أثر الإنفاق العام على مؤشرات التوزان الداخلي والخارجي في العراق للمدة (1995–2013)

أ.د. صباح فيحان محمود
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

علاء شاكر محمود
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يُعّد الإنفاق العام أحد ادوات السياسة المالية فهو يمثل ويعبر عن دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة من قبل الدولة. يعاني العراق من جملة تحديات تتعلق بمتغيرات التوازن الداخلية والخارجية فضلا عن الاختلال الهيكلي فيه وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ، ومن هنا كانت مشكلة الدراسة التي تناولت الدور الذي يمكن أن تلعبه النفقات العامة في معالجة الخلل في المتغيرات أعلاه . هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العام على متغيرات التوازن الداخلية والخارجية (البطالة ، التضخم ، الموازنة العامة)، والخارجية (ميزان المدفوعات ، سعر الصرف ، الدين الخارجي) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق العام أثر ايجابي ومهم على اغلب متغيرات الدراسة وهذا بطبيعته يتفق مع النظرية الاقتصادية والتجارب الدولية المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية .عليه اوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية عبر وضع خطط اقتصادية تنموية سنوية ومتوسطة وطويلة الامد ذات مرونة عالية للقطاعات الاقتصادية وبشكل متناسق من أجل تطور وتنوع وزيادة الانتاج المحلي وزيادة الرقابة والمتابعة عليها، وهذا يمكن أن يساعد على توفير القاعدة الاساسية التي ينطلق منها الاقتصاد العراقي لتجاوز العقبات التي يواجهها في المتغيرات قيد الدراسة من أجل النهوض في الانتاج المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن فسح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم في تعزيز الإنفاق الخاص عبر المشاريع الاستثمارية التي تناط به مما يعزز مجمل التنمية الاقتصادية للبلد .

The Impact of public Expenditure on Internal and External Balance Indicators in Iraq for the Period 1995-2013

Prof. Dr. Sabah Faihan Mahmood
University of Tikrit / College of Administration and Economics

Researcher: Alaa Shaker Mahmood
University of Tikrit / College of Administration and Economics

Abstract

Public expenditure is one of the fiscal policy tools. It represents and expresses the role of the government and its intervention in the economic life, by directing economic activity in various sectors of the economy to achieve economic growth through increased production and to achieve economic and social goals.

Iraq suffers from many challenges related to his internal and external balance variables, as well as the structural imbalances and weak contribution of economic sectors in the GDP, hence the problem of the study was dealt with the role that could be played by the public expenditure to address the imbalance in the above variables.

The aim of the study was to know the impact of public expenditure on internal balance variables (unemployment, inflation, the general budget), and external balance variables (balance of payments, exchange rate, external debt). **T**he study found that the impact of public expenditure was positive on the most important variables of the study, and this is inherently consistent with the economic theory and international experiences related to economic growth and development.

The study recommended the need to strengthen the public expenditure and private investment expenditure on the economic sectors through annual, medium and long-term economic development plans. This can help to provide basic ground from which the Iraqi economy can overcome the obstacles faced in the variables under study for advancement in local production and economic development, as well as to make way for the private sector to contribute to the promotion of private expenditure over

investment projects assigned to him thus enhancing the overall economic development of the country.

المقدمة : يُعّد الإنفاق العام العنصر الاساسي في التأثير على مؤشرات التوازن الداخلي، فالإنفاق العام يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج او خفضه إذ يؤثر على زيادة الطلب وكذلك الحال بالنسبة للبطالة فالإنفاق العام وخصوصا الإنفاق الاستثماري يؤثر على زيادة التشغيل وبالتالي خفض معدلات البطالة ، كما يؤثر على التضخم من خلال أن زيادة الإنفاق العام مع ثبات الانتاج يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ، كذلك إن للإنفاق العام تأثير على الموازنة العامة وذلك لأن زيادة الإنفاق العام دون زيادة الايرادات العامة سوف يؤدي إلى عجز في رصيد الميزانية العامة . تعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في الميادين المختلفة لرسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور ، إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يُعدّ أداة مهمة من أدوات السياسة المالية الرئيسية للدولة وذلك من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وخصوصاً الرأسمالية منها تستطيع أن تساهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

مشكلة الدراسة : يتأثر النمو الاقتصادي بالإنفاق بشكل كبير كونه يؤثر على عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بالنتيجة على النمو الاقتصادي ومن بين ذلك تأثير الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأخير يُعّد عاملا حاسما في النمو الاقتصادي .

يمكن صياغة المشكلة بالسؤال التالي :

– هل أن تبني سياسة توسيع الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي ام لا ؟

– ما هي العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي ؟

– ما هي ألمتغيرات ألاقتصادية التي تتأثر بالإنفاق العام ويتأثر بها النمو الاقتصادي في العراق ؟

أهمية الدراسة : تأتي أهمية البحث في بيان دور الدولة من خلال الإنفاق العام لتحسين النشاط الاقتصادي وبالتالي أحداث النمو الاقتصادي في البلد .

فرضية الدراسة : تستند الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها أن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي بشكل عام من خلال إسهاماته الكبيرة وتأثيره القوي في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي كل مكون من مكوناته .

هدف الدراسة : هدفت الدراسة إلى :

- بيان أهمية ودور الدولة من خلال الإنفاق العام لإحداث النمو الاقتصادي .
- التأكيد على كون النمو الاقتصادي بوصفه مؤشراً يعكس الحالة الاقتصادية القائمة.
- توضيح فاعلية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي .

حدود الدراسة :

- تتضمن حدود الدراسة الزمانية المدة (1995-2013) .
- تتضمن حدود الدراسة المكانية العراق .

هيكلية الدراسة : تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث تضمنت :

المبحث الاول : الإطار النظري للإنفاق العام .

المبحث الثاني : أثر الإنفاق العام في مؤشرات التوازن الداخلية (النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم ، الموازنة العامة).

المبحث الثالث : أثر الإنفاق العام في مؤشرات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات ، اسعار الصرف ، الدين الخارجي).

المبحث الاول : الاطار النظري للنفقات العامة

اولاً: ماهية النفقات العامة : تعرف النفقة العامة بانها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة" (ناشد، 2006 ،27) . ويمكن تعريفها ايضا : "مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها على شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة" (عبد الحميد ، 2005 ، 173) . يمكن تقسيم النفقات العامة من خلال التعاريف على ثلاثة عناصر:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي : لكي تكون النفقة عامة فلابد أن تتخذ شكلا نقدياً أي لابد من استخدام النقود للحصول على ما تحتاجه الدولة من سلع وخدمات ، وعلية فلا تُعدّ من النفقات العامة تلك النفقات الغير نقدية والتي كانت تتبعها الدول سابقا كإرغام الأفراد على العمل سخرة بدون أجر أو جباية ما تحتاجه من الأفراد دون ثمن وكذلك المزايا العينية كالسكن المجاني والاعفاءات الضريبية (العلي ، 2007 ، 50–51) .

2. النفقة العامة يقوم بإنفاقها شخص عام : يتطلب الامر حتى نكون امام نفقة عامة أن تكون تلك النفقة صادرة من جهة عامة ، وقد اعتمد الفكر المالي في هذا الاتجاه ثلاث معايير وكالتالي :

أ. **المعيار القانوني والاداري :** يتفق هذا المعيار مع الفكر التقليدي الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة والتي تقتصر فيه دور الدولة على القيام بالوظائف التقليدية المحدودة وهي الامن والدفاع والعدالة ، الا أن هذا الدور اخذ يتوسع في نشاطها المالي مع توسع النشاط الاقتصادي إذ اتسع دور الدولة والمهام التي تقوم به في القطاعات الاقتصادية والإجتماعية ، إذ تطور تدخل الدولة لينتقل من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة وأن هذا الانتقال أدى إلى تطور النفقات العامة والخاصة واصبح هذا المعيار غير كاف للتميز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة بسبب اقتراب وتشابه النفقات العامة والخاصة واصبح صعب التميز بينهما وإن المعيار القانوني والاداري يقوم على اساس اختلاف طبيعة نشاط الدولة عن نشاط الأفراد (الخطيب و شامية ، 2007 ، 56–57) .

ب. المعيار الوظيفي : نظراً لتطور دور الدولة نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتطور النظريات الاقتصادية وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة وقد بدأت تمارس انواعا من النشاط الذي يتشابه في طبيعته النشاط الخاص للأفراد مثل الإنتاج والتوزيع إذ اصبح المعيار القانوني والاداري غير كاف لتحديد مفهوم النفقات العامة ، فقد دفع ذلك الفكر المالي إلى البحث عن معيار جديد لتحديد النفقات العامة ، فقد وجد المفكرون ضالتهم في المعيار الوظيفي للنفقات العامة والذي يعتمد على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق فقد تُعدّ النفقة عامة تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السيادية أما ما تدفعه الدولة في النشاط المشابه لنشاط الأفراد فانه يُعّد نفقة خاصة (العلي،2007 ، 51–52) .

ت.معيار ملكية الأموال المنفقة : يذهب بعض الكتاب الاقتصاديين إلى ضرورة الأخذ بتعريف أوسع للنفقات العامة يشمل (جميع النفقات التي تقوم بها الدولة وهيئاتها العامة وادارتها المحلية ومؤسساتها العامة ومشروعاتها العامة الاقتصادية والخدمية) ويبدو أن هذا الرأي يعتمد أساساً على معيار أخر هو ملكية الاموال المنفقة فإذا كانت الاموال مملوكة للدولة أو إحدى مؤسساتها فهي عامة والإنفاق منها هو إنفاق عام بغض النظر عن الجهة القائمة بالإنفاق عامة أم خاصة وتستهدف الربح شأنها شأن المشروعات الخاصة (العلي ، 2011 ، 41) .

3. الغرض من النفقة العامة هو اشباع الحاجات العامة : تهدف النفقات العامة إلى إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة وأن تحقيق المنفعة العامة تقوم به الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة و تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة كالإنفاق على التعليم، الصحة و الاعمار وادامة البنى التحتية ...الخ ، ويقوم الاشخاص الطبيعيين والمعنويين بالانتفاع بها كل حسب حاجته والهدف من ذلك تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (ناشد ، 2000 ، 33) . أي أن النفقات التي تهدف إلى اشباع الحاجات الخاصة لا تندرج ضمن النفقات العامة ، وذلك يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ولأن الأفراد جميعا متساوون في تحمل الاعباء العامة كالضرائب فيجب أن يكون مقابل ذلك تساوي في الانتفاع من النفقات العامة(حشيش، 1984 ، 42).

ثانياً: تطور النفقات العامة عبر تطور دور الدولة : لقد مرّ موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة كانت نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي وخاصة الفكر المالي وكالتالي :

1. النفقات العامة في ضل الدولة الحارسة (الفكر التقليدي) : اقتصرت دراسة الفكر الكلاسيكي على القيام بالوظائف الاساسية المتمثلة، بالدفاع، والعدالة، والقيام ببعض المشروعات العامة الاساسية ومن منطق الفكر الاقتصادي التقليدي والفرضيات الأساسية التي يقوم عليها، وإن الإنفاق الحكومي ذا طبيعة استهلاكية وينحصر على أضيق الحدود . ويركز الاقتصاديون التقليديون جلّ اهتمامهم على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية ، ويرون أن تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع لأن الإنفاق يعتبر اقتطاع من دخول الأفراد والدولة عليها أن تحافظ على أن يكون بين أيدي أفراد المجتمع أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية ، إذ يُعّدون أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم ونتيجة لذلك فإن الحكومة قد أخذت بمبدأ أولوية النفقات العامة، إذ يتم تقدير حجم النفقات العامة ، ثم بعدها البحث عن مصادر الايرادات لسد هذه النفقات (مسلم ، 2001 ، 3) .

2. النفقات العامة في ضل الدولة المتدخلة (الفكر الكنزي) : المرحلة الثانية من التطور جاءت بعد ظهور الازمات الاقتصادية التي رافقت الاقتصاد الرأسمالي وخاصه بعد ازمة الكساد العظيم عام 1929 مما أدى إلى ظهور فكر يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد فجاءت النظرية الكينزية في ثلاثينات القرن الماضي والذي الغى صحة ما جاء به التقليديون في حيادية النقود إذ جاءت افكار كينز والتي دعت إلى تدخل الدولة من أجل رفع مستوى الطلب الفعال عن طريق زيادة الإنفاق العام، وذلك لتقليص الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة ،إذا إن هذا التطور لم يتوقف عند علاج الازمات بل امتد ليشمل الهياكل الاقتصادية ولاجتماعية (العلي ، 2011، 49-50).

3. النفقات العامة في ضل الدولة المنتجة (الاشتراكية) : إن ظهور مبدأ الفكر الاشتراكي جاء بعد الثورة الروسية عام 1917 ، إذ برزت افكار ومبادئ الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إذ اصبحت الدولة هي المسؤولة عن الإنتاج وتوزيعه وظهر ما طلق علية الدولة المنتجة ، إذ لم يقتصر دور الدولة على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي

والتوازن وعلاج الازمات الاقتصادية بل امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة وذلك لرفع مستوى ومعدلات النمو الاقتصادي ، فاتسع حجم ونطاق النفقات العامة بشكل كبير ليغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة في ظل الدولة المتدخلة والحارسة ، لذلك فقد زادت أهمية النفقات العامة وشكلت نسبة كبير من الدخل القومي تكاد تستحوذ على الدخل القومي بأكمله (شامية و الخطيب،1997 ، 42) .

ثالثاً: أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية : ويمكن بيان أثر النفقات العامة في التنمية الاقتصادية من خلال التالي :

1.أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي : تؤثر النفقات العامة في الإنتاج القومي عبر تأثيرها في حجم الطلب الكلي أي أن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءاً مهماً من الطلب والذي يزداد كلما ازداد حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اذ تحدث هذه النفقات أثاراً اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي، عبر تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على انتقال عناصر الإنتاج وعلى الطلب الفعلي (طاقة و العزاوي ، 2010 ، 61-62) . إن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة تؤثر على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وترفع من مقدرته الإنتاجية سواءً بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وبالتالي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي والدخل القومي، فالنفقات العامة الإنتاجية أو الاستثمارية تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمية وذلك لإشباع الحاجات العامة للأفراد، وتعمل ايضا على تكوين رأس المال والمدخرات المعدة للاستثمار، وهذا الإنفاق سوف يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي يؤدي إلى زيادة التشغيل من القوى العاملة، فقد تقوم الدولة بالإنفاق مباشرة عبر قيامها بالعمليات الإنتاجية وتوفير الخدمات العامة من خدمات صحية أو تعليمية لأنها تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها، بقدر يفوق ما يحققه الحجم نفسه من النفقات النقدية، أو عن طريق الإعانات الاقتصادية المقدمة للأفراد لتزيد من كفاءتهم الإنتاجية ومن امثلتها إعانات التصدير والإعانات المقدمة للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية (ناشد ، 2006 ، 71-72) . لقد اصبح من مهام الدولة الرئيسية في الوقت الحاضر هو الحفاظ على مستوى الاستخدام الامثل من عناصر الإنتاج، ومكافحة مشكلات التضخم والكساد والبطالة، ففي حالة الكساد والبطالة تزيد الدولة من نفقاتها

العامة، وذلك لكي ترفع من مستوى الطلب الكلي ويأتي ذلك عبر زيادة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي وهذا يعني توزيع دخول جديدة من شانها أن تزيد من شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي ويتم القضاء على الكساد والبطالة وبالعكس في حالة التضخم فقد تخفض الدولة من الإنفاق العام الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي والعودة إلى حالة التوازن (العمرية ،2011 ، 8–9) .

2.آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي : تسعى الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بهدف زيادة الدخول لدى شريحة من شرائح المجتمع مثلا اصحاب الدخول المنخفضة، وذلك عن طريق تدخل الدولة وباستخدام سياسة الإنفاق العام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقد تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة إما عن طريق تقديم إعانات نقدية لذوي الدخل المنخفض وذلك عبر فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول **المرتفعة واستخدام حصيلة هذه الضرائب كإعانات لذوي الدخول المنخفضة أو عن طريق تقديم الخدمات العامة والتي تساهم بشكل غير مباشر إلى زيادة دخول الأفراد (ولد الشيباني ، 2013 ، 37) .**

3.أثر النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي : يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة التضخم أي أن هناك قصوراً في العرض الكلي أو الطلب الكلي مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، ويقصد بالاستقرار الاقتصادي هو ثبات المستوى العام للأسعار إذ يؤثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار عبر تأثيره في قوى العرض والطلب على السلع والخدمات فاذا كان أثر النفقات العامة على زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي ستكون النتيجة إنخفاض في مستوى الأسعار بسبب زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي فيمكن أن يؤدي الإنفاق العام إلى خفض الأسعار اذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل ووجود جهاز إنتاجي مرن، أي أن هناك طاقات إنتاجية فائضة وهناك استجابة للتغير بالطلب فإن زيادة الإنفاق العام في هذه الحالة تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، فإذا كانت هذه الزيادة أكبر من الزيادة في الطلب الكلي فسوف تؤدي إلى إنخفاض في مستوى الأسعار لأن الزيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة في الطلب وبالعكس في حالة زيادة الطلب

الكلي أكبر من الزيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعا (الوادي و عزام ، 2000، 123-124).

المبحث الثاني : أثر الإنفاق العام في مؤشرات التوزان الداخلي (النمو الاقتصادي ، البطالة، التضخم، الموازنة العامة)

1. أثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي: نظراً لطول مدة الدراسة يمكن بيان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال تقسيم مدة الدراسة على اربعة مدد وكل مدة تشمل 5 سنوات، لبيان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في العراق وكالتالي :

أ. **المدة الاولى للمدة (1995- 1999)** : بلغ الإنفاق العام في عام 1995 (690783) مليون دينار ، وازداد في عام 1999 إلى (931490) مليون دينار إذ حقق الإنفاق العام معدل نمو له خلال هذه المدة إذ بلغ معدل النمو المركب (5.97%)، وهذا بسبب زيادة الايرادات ، فيما يلحظ أن النمو الاقتصادي بلغ في عام 1995 (19571.20) مليون دينار، وارتفع في عام (1999) ليكون (41771.10) مليون دينار، وبلغ معدل النمو المركب له (15.16%) ، أي أن هناك أثر كبير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال هذه المدة إذ أن زيادة الإنفاق العام ادت إلى زيادة النمو الاقتصادي

ب.**المدة الثانية للمدة (2000- 2004)** : بلغ الإنفاق العام في عام 2000 (1498700) مليون دينار، وازداد في عام 2004 (32117491) مليون دينار، وبلغ معدل النمو المركب لهذه المدة (61.29%) وهذا بسبب زيادة الانفاق العسكري ، فيما يلحظ أن النمو الاقتصادي بلغ في العام (2000) ، (42358.60) مليون دينار ، وأنخفض في عام 2004 ليكون (41607.80) مليون دينار ، وبلغ معدل النمو المركب (0.35-%) يتضح من هذه المدة أن زيادة الإنفاق العام كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وذلك لأن زيادة الإنفاق العامة يجب أن يكون لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي الا أن ذلك يعزى إلى احداث التغير التي جرت في العراق في عام 2003، وما تلاها من شبه توقف لقطاع الانتاج في العراق.

ت.**المدة الثالثة للمدة (2005- 2009)** : يتبين أن الإنفاق العام في هذه المدة بلغ في عام 2005 (26375175) مليون دينار، وازداد في عام 2009 إذ بلغ (52567025) مليون دينار ،

يلحظ أن معدل النمو المركب له في هذه المدة بلغت (13.79%) ، وأن أثر الزيادة في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بلغت في عام 2005(43438.80) مليون دينار، وازداد في عام 2009 ليكون (54721.20) مليون دينار ، إذ بلغ معدل النمو المركب له (4.61%)، وكان للإنفاق العام أثر ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي.

ث.المدة الرابعة للمدة(2010– 2013): بلغ الإنفاق العام في عام 2010 (64351984) مليون دينار، وازداد في عام 2013 إلى (106873027) مليون دينار، وبلغ معدل النمو المركب للإنفاق العام في هذه المدة (12.68%) ، فيما يلحظ أن النمو الاقتصادي بلغ في عام 2010 (57751.60) مليون دينار، وازداد في عام 2013 ليكون (73158) مليون دينار ، وبلغ معدل النمو المركب له (5.91%) ، يمكن القول ان أفضل مدة زمنية ازداد فيها النمو الاقتصادي في العراق هي المدة (1995–1999) خلال فترة الدراسة إذ بلغ النمو المركب فيها (15.16%)، أنظر جدول (1) .

جدول (1) معدلات نمو الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995–2013)

السنة	الإنفاق العام * (مليون دينار)	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%	النمو الاقتصادي (الناتج المحلي)** (مليون دينار)	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%
1995	690783	–		19571.20	–	
1996	542541	-21.5	5.97	21728.10	11.0	
1997	605802	11.7		26342.70	21.2	15.16
1998	920501	51.9		35525.00	34.9	
1999	931490	1.2		41771.10	17.6	
2000	1498700	60.9		42358.60	1.4	
2001	2079727	38.8		43335.10	2.3	
2002	2518285	21.1	61.29	40344.90	-6.9	-0.35
2003	4901961	94.7		26990.40	-33.1	
2004	32117491	555.2		41607.80	54.2	
2005	26375175	-17.9		43438.80	4.4	
2006	38806679	47.1	13.79	47851.40	10.2	4.61
2007	39031232	0.6		48510.60	1.4	

2008	59403375	52.2		51716.60	6.6	
2009	52567025	-11.5		54721.20	5.8	
2010	64351984	22.4	12.68	57751.60	5.5	5.91
2011	69639523	8.2		63650.40	10.2	
2012	90374783	29.8		70201.30	10.3	
2013	106873027	18.3		73158	4.2	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى : * (1995-2000) : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نشرات احصائية مختلفة.

*(2001-2013): وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

**(1995-2013) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

2. أثر الإنفاق العام في البطالة :

أ. **المدة الاولى للمدة (1995- 1999)** : بلغ الإنفاق العام في عام 1995 (690783) مليون دينار، وازداد في عام 1999 إلى (931490) مليون دينار، إذ بلغ معدل النمو المركب له (5.97%)، فيما يلحظ أن معدلات البطالة كانت في عام 1995، (12.90%) ، وازدادت في عام 1999 لتكون (20.20%)، وبلغ معدل النمو المركب (8.96%)، وأن أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة كان له أثر سلبي أي أن الإنفاق العام لم يوجه نحو الاستثمارات والقطاعات الانتاجية، على الرغم من زيادة الإنفاق العام الا أن معدلات البطالة في هذه المدة هي الأَخرى اخذت بالزيادة وهذا يعزى إلى الاوضاع التي كان العراق يعيشها في ظل الحصار الاقتصادي .

ب.المدة الثانية للمدة (2000- 2004) : أن الإنفاق العام بلغ في عام 2000 (1498700) مليون دينار ، وازداد الإنفاق العام في عام 2004 إلى (32117491) مليون دينار، وقد بلغ معدل النمو المركب له(61.29%) ، فيما يلحظ أن معدلات البطالة بلغت في عام 2000،(22.40%)، وازدادت في عام 2004 لتكون(26.80%)، وقد بلغ معدل النمو المركب لها في هذه المدة بلغ (3.58%) ، أن أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة كان له أثر سلبي.

ت.المدة الثالثة للمدة(2005-2009) : بلغ الإنفاق العام في هذه المدة في عام 2005 (26375175) مليون دينار، ازداد في عام 2009 إلى (52567025) مليون دينار، وبلغ النمو المركب له(13.79%)، فيما يلحظ أن معدلات البطالة بلغت في عام 2005 (17.97%)،

انخفضت في عام 2009 لتكون (15.20%) ، وبلغت معدل النمو المركب (3.34-%) ، وأن أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في هذه المدة أثراً موجباً وأن زيادة الإنفاق العام ادت إلى انخفاض معدلات البطالة في العراق في هذه المدة .

ث.المدة الرابعة للمدة (2010- 2013): بلغ الإنفاق العام في هذه المدة في عام 2010 (64351984) مليون دينار ، وازداد في عام 2013 إلى (106873027) مليون دينار، وبلغ معدل النمو المركب له (12.68%) ، فيما يلحظ أن معدلات البطالة بلغت في عام 2010 (15.20%)، وارتفع في عام 2013 لتكون (16.00%) ، وبلغ معدل النمو المركب لها (1.28%)، وأن أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة كان أثر سلبي، أي أن زيادة الإنفاق العام ادت إلى زيادة في معدلات البطالة وهذا يعزى إلى سوء توجيه الإنفاق والفساد الاداري والمالي وتوجه الإنفاق العام نحو الإنفاق العسكري . يمكن القول أن أفضل مدة زمنية أثر فيها الإنفاق العام على معدلات البطالة هي المدة (2005-2009) لأن زيادة الإنفاق العام أدت إلى إنخفاض معدلات البطالة من خلال زيادة الاستثمار وزيادة التشغيل وبالتالي زيادة الانتاج ، أنظر جدول (2)

جدول (2) معدلات نمو الإنفاق العام والبطالة في العراق للمدة 1995-2013

السنة	الإنفاق العام*	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%	معدلات البطالة**	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%
1995	690783	-	5.97	12.90	-	8.96
1996	542541	-21.5		13.90	7.75	
1997	605802	11.7		15.40	10.79	
1998	920501	51.9		17.40	12.99	
1999	931490	1.2		20.20	16.09	
2000	1498700	60.9	61.29	22.40	10.89	3.58
2001	2079727	38.8		24.60	9.82	
2002	2518285	21.1		26.70	8.54	
2003	4901961	94.7		28.10	5.24	
2004	32117491	555.2		26.80	-4.63	
2005	26375175	-17.9	13.79	17.97	-32.95	-3.34
2006	38806679	47.1		17.50	-2.62	
2007	39031232	0.6		11.70	-33.14	

2008	59403375	52.2		18.23	55.81	
2009	52567025	-11.5		15.20	-16.62	
2010	64351984	22.4	12.68	15.20	0.00	1.28
2011	69639523	8.2		11.10	-26.97	
2012	90374783	29.8		11.90	7.21	
2013	106873027	18.3		16.00	34.45	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

* (1995-2000) : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نشرات احصائية مختلفة.

*(2001-2013) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

**(1995- 2002، 2009-2010، 2013) : البنك الدولي بينات منشورة على الأنترنيت على الرابط التالي : http://data.albankaldawli.org

**(2003-2006، 2008) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح التشغيل والبطالة ، نشرات مختلفة

**(2007) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2007 ، 326 .

**(2011) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح شبكة معرفة العراق لسنة 2011، 151 .

**(2012) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012،2014، 2017.

3. أثر الإنفاق العام في التضخم :

أ. **المدة الاولى للمدة (1995- 1999)** : بلغت معدلات التضخم في عام 1995 (387.30%)، وانخفضت في عام 1999 لتكون (12.60%)، وبلغ معدل النمو المركب لها(68.51-%)، وأن الإنفاق العام بلغ في عام 1995 (690783) مليون دينار، وازداد في عام 1999 إلى (931490) مليون دينار ،وقد بلغ معدل النمو المركب له (5.97%) وأن أثر الإنفاق على معدلات التضخم كان ايجابياً، أي أن زيادة الإنفاق العام ادت إلى انخفاض معدلات التضخم وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي لم يكن في حالة تشغيل كامل وأن هناك طاقة انتاجية معطلة ومرنة ادت إلى تحويل الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الانتاج وزيادة العرض أكبر من الزيادة في الطلب التي حصلت بسبب زيادة الإنفاق العام .

ب.المدة الثانية للمدة (2000- 2004) : بلغت معدلات التضخم في عام 2000 (5%)، وازدادت في عام 2004 لتكون (27%)، وبلغ معدل النمو المركب لها (33.73%)، وأن الإنفاق

العام بلغ في عام 2000 (1498700) مليون دينار، وازداد في عام 2004 إلى (32117491) مليون دينار، وبلغ معدل النمو المركب له (61.29%)، وأن أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في هذه المدة كان طرديا أي زيادة الإنفاق العام ادت إلى زيادة معدلات التضخم وهذا يعزى إلى زيادة الطلب الحاصلة من أثر الإنفاق العام أكبر من زياد العرض من السلع والخدمات .

ت.المدة الثالثة للمدة (2005– 2009) : بلغت معدلات التضخم في عام 2005، (37%)، وانخفضت هذه المعدلات في عام 2009 لتكون (2.80–%)،إذ بلغ النمو المركب لها (51.62–%)، فيما بلغ الإنفاق العام في عام 2005، (26375175)، مليون دينار، وازداد في عام 2009 إلى (52567025) مليون دينار، وبلغ معدل النمو المركب له (13.79%)، وأن أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم كانت عكسياً أي أن زيادة الإنفاق العام ادت إلى انخفاض معدلات التضخم.

ث.المدة الرابعة للمدة (2010– 2013) : بلغت معدلات التضخم في هذه المدة في عام 2010، (2.40%)، وأنخفض في عام 2013 لتكون (1.90%)، إذ بلغ معدل النمو المركب لها(5.84–%)، وأن الإنفاق العام بلغ في عام 2010 (64351984) مليون دينار، ازداد في عام 2013 إلى (106873027) مليون دينار، وبلغ معدل النمو المركب له (12.68%)، وأن أثر الإنفاق العام في معدلات التضخم هو نفس الأثر في المدة السابقة . من خلال التحليل يتضح أن أفضل مدة خلال مدة الدراسة كان أثر الإنفاق العام على معدل التضخم فيها هي المدة (1995–1999) وبدليل مؤشر النمو المركب خلال هذه المدة الا أن هذه المدة لم تكن أفضل مدة في رأي الباحث لأن معدلات التضخم كانت في عام 1995 قيمة عالية(شإذة) وانعكست على قيمة معدل النمو المركب للتضخم لذلك أن أفضل مدة كانت هي المدة (2005–2009)، لأنها لا تحتوي على معدلات عالية لمعدلات التضخم ، أنظر جدول (3).

جدول (3) معدلات نمو الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1995–2013

السنة	الإنفاق العام*	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%	معدلات التضخم**	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%
1995	690783	–		387.30	–	
1996	542541	-21.5	5.97	-16.10	-104.16	
1997	605802	11.7		23.10	-243.48	-68.51
1998	920501	51.9		14.80	-35.93	
1999	931490	1.2		12.60	-14.86	
2000	1498700	60.9		5.00	-60.32	
2001	2079727	38.8		16.40	228.00	
2002	2518285	21.1	61.29	19.30	17.68	33.73
2003	4901961	94.7		33.60	74.09	
2004	32117491	555.2		27.00	-19.64	
2005	26375175	-17.9		37.00	37.04	
2006	38806679	47.1		53.20	43.78	
2007	39031232	0.6	13.79	30.80	-42.11	-51.62
2008	59403375	52.2		2.70	-91.23	
2009	52567025	-11.5		-2.80	-203.70	
2010	64351984	22.4		2.40	-185.71	
2011	69639523	8.2	12.68	5.60	133.33	-5.84
2012	90374783	29.8		6.10	8.93	
2013	106873027	18.3		1.90	-68.85	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

* (1995–2000) : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نشرات احصائية مختلفة.

*(2001–2013) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

** (1995–2013) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الارقام القياسية .

4. أثر الإنفاق العام في الموازنة العامة : يمكن توضيح أثر الإنفاق العام في الموازنة العامة في العراق من خلال التالي :

أ. **المدة الاولى للمدة (1995– 1999)**: بلغ الإنفاق العام في عام 1995 (690783) مليون دينار ، وازداد في عام 1999 إلى (931490) مليون دينار، فيما يلحظ أن الموازنة العامة كانت

في عام 1995 (583798-)، أي أن الموازنة كانت في حالة عجز، وأن نسبة هذا العجز في الموازنة العامة إلى الإنفاق العام كانت (85%)، وأنخفض هذا العجز في عام 1999 إذ بلغ (314487-)، وأن نسبة هذا العجز إلى الإنفاق العام بلغت (34%) .

ب.المدة الثانية للمدة (2000-2004) : بلغ الإنفاق العام في عام 2000 (1498700) مليون دينار، ازداد في عام 2004 إلى (32117491) مليون دينار، فيما يلحظ أن عجز الموازنة العامة كان في عام 2000 (365666-)، وأن نسبة هذا العجز إلى الإنفاق العام كان (0.24%)، وأنخفض هذا العجز ليسجل اول فائض في الموازنة خلال مدة الدراسة في عام 2004 إذ بلغ (865248)، وأن نسبة هذا الفائض إلى الإنفاق العام كانت (0.03%) .

ت.المدة الثالثة للمدة (2005- 2009) : أن الإنفاق العام بلغ في عام 2005 (26375175) مليون دينار، وازداد في عام 2009 إلى (52567025) مليون دينار، فيما يلحظ أن الموازنة بلغت في عام 2005، (14127715)، وأن نسبة الفائض في الموازنة إلى الإنفاق العام بلغت (0.54)، وقد أنخفض الفائض في الموازنة في عام 2009 إذ بلغ الفائض (2642328)، وأن نسبة هذا الفائض إلى الإنفاق بلغت (0.05%).

ث.المدة الرابعة للمدة (2010-2013) : بلغ الإنفاق العام في عام 2010 (64351984) مليون دينار، ازداد في عام 2013 إلى (106873027) مليون دينار، فيما بلغت الموازنة العامة في عام 2010 (44022) ، وبلغت نسبة الفائض إلى الإنفاق العام (0.0006%) ، وازداد الفائض في عام 2013 إذ بلغ (6894368)، وبلغت نسبة هذا الفائض إلى الإنفاق العام (0.006%) . أن العلاقة بين الإنفاق العام والموازنة العامة هي علاقة عكسية، وذلك لأن الموازنة العامة هي مجموعة الايرادات العامة مطروحاً منها النفقات العام، فكلما ازدادت النفقات أكبر من الزيادة في الايرادات أنعكس ذلك سلباً على الموازنة العامة، فمن خلال التحليل يتضح أن أفضل مدة حققت فيها الموازنة العامة أكبر فائض هي المدة (2010-2013)، إذ بلغ معدل الفائض في هذه المدة (12916441) على الرغم من الزيادة المستمرة في النفقات العامة وهذا يعود إلى الزيادة الأكبر الحاصلة في الايرادات العامة، أنظر جدول(4) .

جدول (4) معدلات نمو الإنفاق العام والموازنة العامة في العراق للمدة 1995–2013

السنة	الايرادات العامة (مليون دينار) **	الإنفاق العام (مليون دينار) *	الموازنة العامة (مليون دينار) **	معدل الموازنة حسب كل المدة	نسبة عجز الموازنة إلى الإنفاق العامة %
1995	106986	690783	-583798	-371630	0.85
1996	178013	542541	-364529		0.67
1997	410537	605802	-195265		0.32
1998	520430	920501	-400071		0.43
1999	719065	931490	-314487		0.34
2000	1133034	1498700	-365666	-190361.66	0.24
2001	1289246	2079727	-790481		0.38
2002	1693578	2518285	-824707		0.33
2003	2146346	4901961	163798		0.03
2004	32982739	32117491	865248		0.03
2005	40502890	26375175	14127715	12834727	0.54
2006	49063361	38806679	10986566		0.28
2007	54599451	39031232	15568219		0.40
2008	80252182	59403375	20848807		0.35
2009	55209353	52567025	2642328		0.05
2010	70178223	64351984	44022	12916441	0.0006
2011	108807392	69639523	30049726		0.43
2012	119817224	90374783	14677648		0.16
2013	113767395	106873027	6894368		0.06

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى:

*(1995–2000) : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نشرات احصائية مختلفة.

*(2001–2013) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

**(1995–2005) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة

**(2006–2013) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2012–2013

مما سبق يمكن القول أن تأثير الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلية كان ايجابيا على التضخم على الرغم من أن العلاقة بين الإنفاق والتضخم علاقة طردية ، أما باقي المؤشرات فقد كان أثره سلبياً على معدلات البطالة وأن من البديهية الاقتصادية العلاقة بين البطالة والإنفاق العام هي علاقة عكسية كلما ازداد الإنفاق العام انخفضت معدلات البطالة ففي العراق كانت معدلات

البطالة تتزايد مع تزايد الإنفاق العام في اغلب سنوات الدراسة وهذا يخالف الواقع ، والسبب هو توجه اغلب الإنفاق العام نحو الاستهلاك على حساب الإنفاق الاستثماري مما أدى إلى تعطيل المشاريع الاستثماري وزيادة إعداد العاطلين عن العمل ، أما أثر الإنفاق على الموازنة العامة فأن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية مع عجز الموازنة العامة؛ لأن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وهذا في حالة ثبات مصادر الايرادات العامة الا أن في العراق وخاصة بعد احداث 2003 حققت الموازنة العامة فائض وهذا يعود إلى زيادة الايرادات العامة من خلال زيادة الإنفاق العام .

المبحث الثالث : اثر الإنفاق العام في مؤشرات التوازن الخارجية (ميزان المدفوعات ، سعر الصرف، الدين الخارجي):

يُعّد الإنفاق العام احد العناصر الرئيسية المؤثرة في مؤشرات التوازن الخارجية إذ أن الإنفاق العام يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات، وأن زيادة الإنفاق على المشاريع التي تنتج سلع معدة للتصدير سوف يؤثر ايجابياً على ميزان المدفوعات أما إذا كان الإنفاق موجه نحو الاستهلاك فهذا سوف يؤدي إلى زيادة استيراد السلع من الخارج يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وينعكس هذا على زيادة الدين الخارجي لسد هذا العجز.

1. أثر الإنفاق العام في ميزان المدفوعات :

أ. **المدة الاولى للمدة (1995-1999):** إن ميزان المدفوعات بلغ في عام 1995 (-1346230.80) مليون دينار، أي أن ميزان المدفوعات العراقي كان في حالة عجز وقد بلغت نسبة العجز إلى الإنفاق العام (1.95%)، وازداد هذا العجز في عام 1999 إذ بلغ (-1585882.40) مليون دينار، وقد بلغت نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى الإنفاق العام (1.70%)، بينما كان الإنفاق العام في عام 1995 (690783) مليون دينار، وازداد في عام 1999 إذ بلغ (931490) مليون دينار، أي لا يوجد أثر للإنفاق العام على ميزان المدفوعات وذلك لأن العراق كان في فترة الحصار الاقتصادي وأن الاقتصاد العراقي في هذه الفترة كان اقتصاد مغلق لا يوجد فيه أي تعاملات مع العالم الخارجي .

ب. المدة الثانية للمدة (2000–2004) : إن ميزان المدفوعات كان في حالة عجز في عام 2000 وبلغ هذا العجز (1552106–) مليون دينار، وقد بلغت نسبة هذا العجز إلى الإنفاق العام (1.04%)، أما في عام 2004 فأن ميزان المدفوعات العراقي استطاع أن يحقق فائضاً وهذا بسبب احداث التغير التي حدثت في العراق في عام 2003 وانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وزيادة صادراته وخاصة الصادرات النفطية إذ بلغ الفائض (6120036) مليون دينار، وكأنت نسبة هذا الفائض إلى الإنفاق العام (0.19%)، بينما كان الإنفاق العام في عام 2000 (1498700) مليون دينار، وازداد في عام 2004 إذ بلغ (32117491) مليون دينار، وأن أثر الإنفاق العامة على ميزان المدفوعات في اول المدة لم يكن له أي أثر إلا أن أثره كان واضحا بعد عام 2003 إذ أن زيادة الإنفاق العام وبضمنها الإنفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات المعدة للتصدير كان لها أثر على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

ت. المدة الثالثة للمدة (2005–2009) : إن الفائض في ميزان المدفوعات العراقي بلغ في عام 2005 (9085478) مليون دينار، وقد بلغت نسبة الفائض إلى الإنفاق العام (0.34%)، وأنخفض هذا الفائض في عام 2009 ليسجل عجز في ميزان المدفوعات العراقي بلغ (8559216.60–)، وبلغت نسبة هذ العجر إلى الإنفاق العام (0.16%)، بينما كان الإنفاق العام في عام 2005 (26375175) مليون دينار، وازداد في عام 2009 إذ بلغ (52567025) مليون دينار، وهذا يعزى إلى أنخفاض الصادرات او انخفاض أسعارها وزيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على شراء السلع المستوردة مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات .

ث. المدة الرابعة للمدة (2010–2013) : إن ميزان المدفوعات في هذه المدة كان في حالة عجز وهذا في عام 2010 إذ بلغ (1710192–) مليون دينار، وقد بلغت نسبة هذا العجز إلى الإنفاق العام (0.03%)، إلا أن ميزان المدفوعات سجل فائض في العامين (2011–2012) ثم سجل عجز في عام 2013 بلغ (6289852.80–) مليون دينار، وكانت نسبة هذا العجز إلى الإنفاق العام (0.06%)، بينما كان الإنفاق العام في عام 2010(64351984) مليون دينار، وازداد في عام 2013 وقد بلغ (106873027) مليون دينار، يتضح في هذه المدة على الرغم من

الزيادة في الإنفاق العام إلا أن ميزان المدفوعات كان في حالة متذبذبة ما بين العجز والفائض وخاصة بعد عام 2003 بسبب زيادة لبصادرات النفطية وزيادة اسعارها وبالعكس.

من خلال التحليل السابق يتضح أن أفضل مدة كانت خلال مدة الدراسة هي المدة (2005–2009)، لأن ميزان المدفوعات في هذا المدة حقق أكبر فائض وبدليل أن معدل الفائض خلال هذه المدة كان (13320687.58)مليون دينار، بسبب زيادة الصادرات وخاصة النفطية ، أنظر جدول (5) .

جدول (5) معدلات نمو الإنفاق العام و ميزان المدفوعات في العراق في العراق للمدة 1995–2013

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)*	ميزان المدفوعات (مليون دينار)**	نسبة العجز والفائض إلى الإنفاق العامة%	معدل ميزان المدفوعات لكل مدة
1995	690783	-1346230.80	1.95	-1271761.88
1996	542541	-940914.00	1.73	
1997	605802	-1182978.20	1.95	
1998	920501	-1302804.00	1.42	
1999	931490	-1585882.40	1.70	
2000	1498700	-1552106.00	1.04	-2398596.56
2001	2079727	-1551301.80	0.75	
2002	2518285	-11329855.80	4.50	
2003	4901961	-3679755.20	0.75	
2004	32117491	6120036.00	0.19	
2005	26375175	9085478.40	0.34	13320687.58
2006	38806679	20460020.00	0.53	
2007	39031232	21052978.80	0.54	
2008	59403375	24564177.30	0.41	
2009	52567025	-8559216.60	0.16	
2010	64351984	-1710192.00	0.03	12641434.25
2011	69639523	27209358.80	0.39	
2012	90374783	31356423.00	0.35	
2013	106873027	-6289852.80	0.06	

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

*(1995–2000) : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نشرات احصائية مختلفة.

*(2001–2013) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

**(1995–2002) د. ثريا عبد الرحيم ، 2007 ، تقيم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13، العدد 48.

**(2003–2013) البنك المركزي العراقي ، نشرات مختلفة .

2.أثر الإنفاق العام في سعر الصرف :

أ. **المدة الاولى للمدة (1995–1999)** : من خلال بيانات سعر الصرف يتضح أن سعر الصرف بلغ في عام 1995 (1674) دينار، ارتفع في عام 1999 إلى (1972) دينار إذ بلغ معدل النمو المركب لها خلال الخمس سنوات (3.28%)، بينما كان الإنفاق العام في عام 1995 (690783) مليون دينار، وازداد في عام 1999 إذ بلغ (931490) مليون دينار، وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه المدة (5.97%)، وأن أثر الإنفاق العام على سعر الصرف في هذه المدة كان له أثر سلبي أي أن زيادة الإنفاق العام ادت إلى ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار.

ب.المدة الثانية للمدة (2000–2005) : إن سعر الصرف بلغ في عام 2000 (1930) دينار وأنخفض في عام 2004 إلى (1453) دينار إذ بلغ معدل النمو المركب له (5.68–%) إذ يتضح أن سعر الصرف في نهاية المدة اخذ بالانخفاض وهذا بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي بعد احداث 2003 ، بينما كان الإنفاق العام في عام 2000 (1498700) مليون دينار، وازداد في عام 2004 إلى (32117491) مليون دينار، وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه المدة (61.29%)، وأن زيادة الإنفاق العام ادت إلى انخفاض أسعار الصرف للدينار العراقي وذلك من خلال توجه الإنفاق العام نحو الاستثمار في القطاعات الانتاجية مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية العراقية وبالتالي زيادة الطلب على الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .

ت.المدة الثالثة للمدة (2005–2009) : إن سعر الصرف بلغ في عام 2005 (1472) دينار وأنخفض في عام 2009 إذ بلغ سعر الصرف (1182) دينار، إذ بلغ معدل النمو المركب خلال هذه المدة (4.39–%)، أما الإنفاق العام فقد كان في عام 2005 (26375175) مليون دينار، وازداد في عام 2009 إذ بلغ (52567025) مليون دينار وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه

المدة (13.79%) مما سبق يتضح أن زيادة الإنفاق العام في هذه الفترة أدى إلى انخفاض قيمة الدولار أمام الدينار العراق .

المدة الرابعة للمدة (2010–2013) : إن سعر الصرف بلغ في عام 2010 (1185) دينار وارتفعت في عام 2013 لتصبح (1232) دينار إذ بلغ النمو المركب له (0.97%)، أي أن قيمة الدينار العراقي انخفضت أمام الدولار، بينما كان الإنفاق العام في عام 2010 (64351984) مليون دينار، وازداد في عام 2013 إذ بلغ (106873027) مليون دينار، وقد بلغ النمو المركب له (12.68%).أن أفضل مدة أنخفض فيها سعر الصرف خلال فترة الدراسة هي المدة (2000–2004)، **إذ حقق سعر الصرف خلال هذه المدة معدل نمو مركب بلغ (5.68–%)، أنظر جدول (6).**

جدول (6) معدلات نمو الإنفاق العام و أسعار الصرف في العراق للمدة 1995–2013

السنة	الإنفاق العام * (مليون دينار)	النمو السنوي%	النمو المركب%	أسعار الصرف للدينار مقابل الدولار **	النمو السنوي%	النمو المركب%
1995	690783	–		1674	-	
1996	542541	-21.5	5.97	1170	-30.11	
1997	605802	11.7		1471	25.73	3.28
1998	920501	51.9		1620	10.13	
1999	931490	1.2		1972	21.73	
2000	1498700	60.9		1930	-2.13	
2001	2079727	38.8		1929	-0.05	
2002	2518285	21.1	61.29	1957	1.45	-5.68
2003	4901961	94.7		1936	-1.07	
2004	32117491	555.2		1453	-24.95	
2005	26375175	-17.9		1472	1.31	
2006	38806679	47.1	13.79	1475	0.20	-4.39
2007	39031232	0.6		1267	-14.10	
2008	59403375	52.2		1203	-5.05	

2009	52567025	-11.5		1182	-1.75	
2010	64351984	22.4	12.68	1185	0.25	0.97
2011	69639523	8.2		1196	0.93	
2012	90374783	29.8		1233	3.09	
2013	106873027	18.3		1232	-0.08	

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

*(1995-2000) : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نشرات احصائية مختلفة.

*(2001-2013) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

**البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة .

3. أثر الإنفاق العام في الدين الخارجي :

أ. **المدة الاولى للمدة (1995-1999)** : إن الدين العام بلغ في عام 1995 (926988) مليون دينار، وازداد في عام 1999 إلى (2205019) مليون دينار، وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه المدة (17.33%)، وأن الإنفاق العام بلغ في نفس المدة (690783) مليون دينار في عام 1995 وبلغ (931490) مليون دينار في عام 1999 وبلغ النمو المركب له (5.97%)، يتضح في هذه المدة أن زيادة الإنفاق العام ادت إلى زيادة الدين الخارجي بسبب عجز الايرادات العامة من سد النفقات العامة .

ب.المدة الثانية للمدة (2000-2004) : يتضح في هذه المدة أن الدين العام بلغ في عام 2000 (2585887) مليون دينار، وازداد في عام 2004 إذ بلغ (5925061) مليون دينار، وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه المدة (16.58%)، أما الإنفاق العام فقد كان (1498700) مليون دينار في عام 2000 وازداد إلى (32117491) مليون دينار، في عام 2004 وبلغ نسبة النمو المركب له (61.29%)، وأن أثر الإنفاق العام كان موجباً أي أن زيادة الإنفاق العام ادت إلى زيادة الدين الخارجي .

ت.المدة الثالثة للمدة (2005-2009) : إن الدين العام في هذه المدة بلغ في عام 2005 (6255578) ، وازداد في عام 2009 إذ بلغ (8434049)، وقد بلغ النمو المركب لهذه المدة

(5.98%) أما الإنفاق العام فقد بلغ (26375175) مليون دينار، في عام 2005 وقد ازداد إلى (52567025) مليون دينار في عام 2009، وبلغت نسبة النمو المركب له (13.79%)،أن الإنفاق العام كان يرتبط بعلاقة طردياً مع الدين الخارجي كلما أزداد الإنفاق العام أزداد الدين الخارجي وبدليل أن نسبة النمو المركب لهذه المدة كان موجباً .

ث.المدة الرابعة للمدة (2010–2013) : إن الدين العام بلغ في عام 2010 (9180806) مليون دينار، وأنخفض في عام 2013 إلى (4661033) مليون دينار، إذ بلغ معدل النمو المركب له خلال هذه المدة (16.95–%) ، وقد كان الإنفاق العام في عام 2010 (64351984) مليون دينار، وازداد في عام 2013 إذ بلغ (106873027) وقد بلغت نسبة النمو المركب له(12.68%) ، يتضح في هذه المدة أن أثر الإنفاق العام على الدين العام في هذه المدة أثر سالباً أي أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والدين الخارجي فكلما ازداد الإنفاق العام أدى إلى انخفاض الدين الخارجي وهذا يعود إلى زيادة الايرادات العامة .

يمكن القول أن أفضل مدة أنخفض الدين الخارجي فيها هي المدة (2010–2013) على الرغم من زيادة الإنفاق العام وهذا يعزى إلى زيادة الايرادات العامة التي كانت تغطي الإنفاق العام وجزء من الدين الخارجي، أنظر جدول (7) .

جدول (7) معدلات نمو الإنفاق العام و الدين الخارجي في العراق للمدة 1995–2013

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)*	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%	الدين الخارجي**	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%
1995	690783	–		926988		
1996	542541	-21.5	5.97	1270645	37.07	
1997	605802	11.7		1479306	16.42	17.33
1998	920501	51.9		1965807	32.89	
1999	931490	1.2		2205019	12.17	
2000	1498700	60.9		2585887	17.27	
2001	2079727	38.8	61.29	3552885	37.4	16.58
2002	2518285	21.1		4798584	35.06	
2003	4901961	94.7		5543684	15.53	

2004	32117491	555.2		5925061	6.88	
2005	26375175	-17.9	13.79	6255578	5.58	5.98
2006	38806679	47.1		5307008	-15.16	
2007	39031232	0.6		5193705	-2.13	
2008	59403375	52.2		4455569	-14.21	
2009	52567025	-11.5		8434049	89.29	
2010	64351984	22.4	12.68	9180806	8.85	-16.95
2011	69639523	8.2		7446859	-18.89	
2012	90374783	29.8		6547519	-12.08	
2013	106873027	18.3		4661033	-28.81	

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

*(1995-2000) : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نشرات احصائية مختلفة.

*(2001-2013) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

**البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة

مما تقدم يمكن القول أن تأثير الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الخارجي كان له أثر غير مباشر، أي: أن أثره كان على المشاريع الاستثمارية المحلية التي تنتج السلع المعدة للتصدير مما ينعكس ذلك على هذه المؤشرات ومنها ميزان المدفوعات وسعر الصرف، أما بالنسبة للدين الخارجي فإن العراق خلال مدة الدراسة قد مر بظروف استثنائية بسبب الحروب مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري وزيادة التعويضات والعقوبات التي فرضت عليه أدى إلى زيادة المديونية للخارج بسبب عجز الايرادات المحلية عن تغطية هذه الديون وهذا يعني أن زيادة الإنفاق العام تؤثر سلباً على الدين الخارجي إذ كانت الايرادات العامة محدودة أي كلما زاد الإنفاق العام دون زيادة الايرادات العامة أنعكس ذلك على زيادة الدين الخارجي للدولة .

الاستنتاجات والمقترحات

1. الاستنتاجات

أ. يُعّد الإنفاق العام من أهم ادوات السياسة المالية واكثرها فاعلية في تحقيق النمو الاقتصادي ، وخاصة النفقات الاستثمارية وقد شهد هذا الإنفاق تذبذباً كبيراً صعوداً وهبوطاً خلال مدة الدراسة مما ترك أثارا سلبية على عملية التنمية الاقتصادية .

ب. يعتمد الاقتصاد العراقي على تصدير سلعة أولية استخراجية (النفط) وهذه السلعة تمثل المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق العام، لذلك فإذا تعرض قطاع النفط إلى أي ظرف طارئ سيؤثر على الإنفاق العام كثيراً وبالتالي تتأثر عملية النمو الاقتصادي .

ت. كانت المدة (1995–1999) هي أفضل مدة خلال فترة الدراسة لتأثير الإنفاق على النمو الاقتصادي ، إذ بلغ النمو المركب للنمو الاقتصادي (15.16%).

ث. إن أفضل مدة زمنية أثر فيها الإنفاق العام على معدلات البطالة هي المدة (2005–2009) لأن زيادة الإنفاق العام ادت إلى انخفاض معدلات البطالة من خلال زيادة الاستثمار وزيادة التشغيل وبالتالي زيادة الانتاج.

ج. إن أفضل مدة لتأثير الإنفاق على التضخم كانت (2005–2009)، لأنها لا تحتوي على معدلات عالية لمعدلات التضخم.

ح. إن توجه اغلب الإنفاق العام نحو الإنفاق العسكري بسبب الحروب والحصار... أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

خ. انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بسبب انخفاض الإنفاق الاستثماري على هذه القطاعات من الموازنة الاستثمارية .

د. إن انخفاض الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية أدى إلى زيادة إعداد العاطلين عن العمل في العراق .

ذ. ساهمت ظروف الحصار والحرب في قيام الدولة باتخاذ إجراءات غير ملائمة على مستوى النشاط الاقتصادي بسبب الظروف الطارئة وانخفاض الايرادات العامة مما أدى إلى زيادة العجز المالي للدولة.

ر. حقق ميزان المدفوعات أكبر فائض في المدة (2005–2009)، وبدليل أن معدل الفائض خلال هذه المدة كان (13320687.58)مليون دينار.

ز. توجه اغلب أنفاق الدولة نحو الإنفاق الاستهلاكي وذلك يتم على حساب النفقات الاستثمارية وهذا ضد عملية النمو الاقتصادي مما أدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي أكبر من زيادة الانتاج

وأنعكس ذلك على زيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج لتلبية الطلب المحلي المتزايد وبالتالي أدى إلى عجز ميزان المدفوعات .

س. إن أثر الإنفاق العام في أسعار الصرف كان أثراً سلبياً وذلك بسبب توجه هذا الإنفاق نحو الاستهلاك مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وزيادة الطلب على الدولار الامريكي من خلال زيادة المعروض من النقد العراقي مقابل النقد الاجنبي (الدولار).

ش. يمكن القول أن أفضل مدة أنخفض الدين الخارجي فيها هي المدة (2010–2013) على الرغم من زيادة الإنفاق العام وهذا يعزى إلى زيادة الايرادات العامة التي كانت تغطي الإنفاق العام وجزء من الدين الخارجي.

2. المقترحات

أ. وضع خطط اقتصادية تنموية سنوية ومتوسطة وطويلة الأمد ذات مرونة عالية للقطاعات الاقتصادية وبشكل متناسق من أجل تطوير وتنويع وزيادة الانتاج المحلي وزيادة الرقابة والمتابعة عليه لتقليل نسبة الفساد المالي والاداري .

ب. دعم وتطوير وزيادة الانتاج في القطاعات الانتاجية التي تنتج السلع المعدة للتصدير من أجل تنوع مصادر الايرادات العامة لتمويل الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية ومن أجل خفض العجز المالي في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وتحقيق فائض اقتصادي من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

ت. زيادة الإنفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الاساسية وتوفير القاعدة الاساسية التي تنطلق منها القطاعات الاقتصادية في العراق من أجل النهوض في الانتاج المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ث. ضرورة إجراء تغيرات هيكلية في توجهات السياسات الاقتصادية بشكل عام وسياسة الإنفاق بشكل خاص والتأكيد على جانب العرض من السلع الرأسمالية لرفع القدرة التصديرية لها وتحويل رأس المال النقدي إلى استثمار حقيقي .

ج. إعداد خطط وبرامج قصيرة وطويلة الأجل للقضاء على البطالة في العراق لما لها من أثار جانبية أَخرى تنعكس على الواقع الاجتماعي والامني عبر زيادة الاستثمار في المشاريع الاقتصادية

الاساسية التي ينتج عنها تقليل من معدلات البطالة وزيادة تطوير وتأهيل راس المال البشري بالعراق .

ح. إنشاء مشاريع اقتصادية تتمتع بمرونة عالية وذلك لتحويل الزيادة الحاصلة بالطلب الكلي من جراء زيادة النفقات العام وخاصة الجارية إلى استثمارات لكي لا ينعكس أثرها في مستوى الأسعار.

خ. اعادة النظر بمصادر تمويل الموازنة العامة بما يقلل من الاعتماد على القروض والاصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) من خلال البحث عن مصادر تمويلية أُخرى لمواجهة الإنفاق الاستثماري وجعله بصورة متماثلة مع الإنفاق الاستهلاكي .

د. تنويع هيكل الاقتصاد العراقي بتطوير القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والبنى التحتية، إذ يؤدي ذلك إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية ويحسن ميزان المدفوعات .

ذ. فرض ضرائب وقيود كمركية على السلع المستوردة والتي يمكن للعراق انتاجها من أجل زيادة الانتاج المحلي ودعمه .

ر. المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي من خلال سياسات وإجراءات اقتصادية فاعلة ومؤثرة لأن ذلك من شأنه أن يساعد على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وزيادة الانتاج .

ز. زيادة التخصيصات الاستثمارية (الأهمية النسبية) من الموازنة التشغيلية على قطاع الصناعة لما يوفره من أنتاج للسلع المصنعة محلية ، مما ينعكس أثره على متغيرات التوازن الداخلية والخارجية .

المصادر

1. البنك الدولي ، بيانات منشورة ، http://data.albankaldawli.org

2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة .

3. حشيش، كمال ،(1984) ، "أصول المالية العامة" ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.

4. الخطيب ، د. خالد شحاذه و الشامية ، د. احمد زهير،(2007) ، "أسس المالية العامة" ، الطبعة الثالثة ، دار وائل ، عمان ، الأردن.

5.شامية ، احمد زهير و الخطيب ، خالد ، (1997) ، "المالية العامة" ، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر ، عمان ، الأردن.

6.طاقة ، أ.د محمد، و العزاوي ، د. هدى ، (2010)، "اقتصاديات المالية العامة " ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن .

7.عبد الحميد، عبد المطلب ،(2005) ،"اقتصاديات المالية العامة "،الدار الجامعي،القاهرة ، مصر .

8. عبدالرحيم ، د.ثريا ، (2007) ، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، ، العدد 48، المجلد 13.

9.العلي ، أ.د عادل ،(2011) ، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي" ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية .

10.العلي، د. عادل فليح ،(2007)، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي" ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، عمان ، الأردن .

11.العمرية ، أ. لعجال ،2011 ، الانفاق العام واثره على مستوى التشغيل ، بحث منشور على شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني ، http://iefpedia.com/arab/page/11 .

12.مسلم ، حمدية شاكر،(2001) ،"العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق" ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد .

13.ناشد ، د. سوزي عدلي ،(2006) ،"المالية العامة"، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان .

14.ناشد ، سوزي عدلي ،(2000) ، "المالية العامة" ، الطبعة الاولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر .

15.الوادي ، د. محمود حسين و عزام ، د. زكريا احمد ،(2000) ،"المالية العامة والنظام المالي في الاسلام" ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .

16.ولد الشيباني،الشيخ احمد ، (2013) ،" فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة موريتانيا "، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف .

17. وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء، (2008) "المسح ألاقتصادي والاجتماعي لسنة IHSES I 2007 " ، تقرير الجداول ، الطبعة الأولى .

18. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، (2011) " مسح شبكة معرفة العراق لسنة2011 نظام مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق IKN " .

19. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء،(2014) ،" المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 IHSES II ، تقرير الجداول .

20. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنوات متعددة (2003–2004–2005–2006–2008) .

21. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2012–2013.

22. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية .

23. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية .

24. وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، نشرات إحصائية مختلفة.